

أخبار القضاء والاهل

توقيف أحد أفراد عصابة سرقة المصارف

أوقف فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي أحد المشتبه فيهم الرئيسيين في السطو المسلح على المصارف. وتبين أن الموقوف يُدعى ح.ع.، اعترف لدى استجوابه باشتراكه مع آخرين بعمليات السطو. كذلك ضبط بحوزته سلاح استخدمه خلال إحدى عمليات السطو. وسبق أن نشرت «الأخبار» تقريراً ذكرت فيه أن أسماء المشتبه فيهم هي: محمد ط. وحسن ع. (أوقف) ومحمد ج.، مشيرة إلى أن المعلومات الأمنية كشفت أن هؤلاء استخدموا أموال السرقات لشراء المخدرات، لافتة إلى أن القوى الأمنية تكنت من رصدتهم لدى أحد تجار المخدرات في مخيم برج البراجنة المعروف بـ«الدبوب».

تقنين كهرباء في عدلية بعيدا

يشكو قضاة في قصر عدل بعيدا الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي في مكاتبهم، ما يعرقل إنجاز الأعمال، فضلاً عن تبرمهم من توقف المكيفات في ظل الحر الشديد. وفوجئ بعض القضاة بأن الكهرباء أثناء انقطاعها تكون موجودة في مكاتب قضاة آخرين. ورغم الشكاوى المتكررة من القضاة والموظفين، لم تُحل مشكلة التقنين بعد.

في موازاة ذلك، اشتكى أحد المواطنين من أنه ذهب إلى العدلية في بيروت لدفع قيمة محضر ضبط المخالفة، بعدما حجزت دراجته النارية لمخالفة عادية ارتكبها. وبقي من التاسعة صباحاً حتى الواحدة ظهراً، ينتظر أن تثبت الكهرباء لدى الموظف خلف الكومبيوتر، إذ كان ثمة عطل حتى في مولد الكهرباء الاحتياطي. وعندما كان يعود التيار، كان الموظف يجلس بعيداً، بدل أن يستغل «المناسبة» ليسهل أمور المنتظرين في طابور يصل إلى خارج القاعة. فتارة يشرب القهوة وتارة يحدث زميله وتارة يقرأ الجريدة. وهكذا، احتاج المواطن إلى يوم كامل لدفع غرامة محضر ضبط. يذكر أن هذه ليست المرة الأولى التي تواجه العدلية غياب الكهرباء؛ فقبل أشهر، في محكمة الجنائيات وسائر الغرف المجاورة لها، غابت الكهرباء كلياً نتيجة عطل في التوصيلات، ما أدى إلى تعطل حركة التواصل مع رؤساء الأقسام والمسؤولين في السجون والأجهزة الأمنية في الضابطة العدلية، قبل أن يقرر أحد الموظفين التواصل مع الإعلام ونشر الخبر، ليقرر المعنيون إصلاح العطل.

لا ادعاء في احتجاج بعيدا وآثاره لا تزال شاهدة

لم يتحرك المدعي العام للادعاء على الموقوفين بجرم تحطيم أملاك عامة في قاعة المحكمة في قصر عدل بعيدا. ولوحظ أن الكراسي والمراوح التي حطّمها الموقوفون أثناء جلسة محاكمتهم أمام قاضي محكمة الجنائيات عبد الرحيم حمود، لا تزال مرمية داخل قاعة المحكمة من دون أن يُصار إلى إزالتها.

إطلاق نار لـ«إبعاد فتیان»

سُمع دوي رشقات نارية ورشاشة في منطقة الشارع الفوقاني في مخيم عين الحلوة، تبين أنه ناتج من إطلاق نار في الهواء من قبل الفلسطينيين ع.ع. وهو ينتمي إلى حركة فتح، وذلك على خلفية وجود عدد من الفتیان يلهون بالقرب من منزله، ولم يؤدّ إلى إصابات.

جريحتان بسبب عمود «ألفا» و «أم تي سي»

أصيبت امرأتان بجروح في بلدة عيتا الشعب الحدودية في قضاء بنت جبيل، على خلفية إقدام شركتي «ألفا» و «أم تي سي» على تركيب أعمدة إرسال لاقطة في منطقة «حي الخزان أبو لبن». وفي التفاصيل، اعترض الأهالي العمال الذين قاموا مع صاحب المنزل المستأجر لترتيب الأعمدة، برشق الأهالي بالحجارة، ما أدى إلى إصابة نايفه زكي جمال وزينب عبد النبي باجوق. ونقلت الجريحتان إلى مستشفى بنت جبيل الحكومي للمعالجة. وقد تدخل الجيش اللبناني مع المعنيين لمعالجة الإشكال.

صدم شاب مجهول الهوية في الدورة

صدمت سيارة مسرعة شاباً كان على متن دراجة نارية صغيرة الحجم على المسلك الشمالي المؤدي إلى بيروت بين الدورة ونهر الموت. وأدى الحادث إلى إصابة سائق الدراجة إصابة حرجة، نقل على أثرها بواسطة الصليب الأحمر إلى مستشفى مار يوسف وهو في حال غيبوبة ولم تعرف هويته لعدم وجود أوراق ثبوتية بحوزته.

عيسى، مشيراً إلى أنه كان ينوي بيعها بمبلغ 6 آلاف دولار أميركي. وأقر الموقوف بأن الأدوية سرقت من المساعدات المقدمة إلى لبنان لإغاثة نازحي عدوان تموز، لافتاً إلى أنه كان يصدد البحث عن زبائن لتصرفها، كما كشف أنه استلم من مستودع وزارة الصحة في محلة الكرنيتنا، بناءً على طلب عيسى، ثلاثين صندوقاً من الفلاتر المخصصة لغسل الكلى، سعة كل منها اثنا عشر فلترًا.

وذكر أنه كان سبيعهما بسعر ثمانية دولارات للفلتر الواحد. في المقابل، أكد المدعي عليه عيسى تزويده سميح بكميات الأدوية المضبوطة، وهي من ضمن المساعدات العائدة إلى الدولة اللبنانية، بالاتفاق مع حسن ح. إلا أن الأخير نفى ما ورد على لسان عيسى، متذرعاً بصلاحياته التي تخوّلته التصرف من دون عيسى.

وقد قرر قاضي التحقيق في بيروت اعتبار فعل المدعي عليه حسن ح. من قبيل الجنائيتين المنصوص عليهما في المادتين 352 و360 من قانون العقوبات، والظن به بالجناية المنصوص عليها بموجب المادتين 359 و363 من القانون نفسه، كما تقرر اعتبار فعل المدعي عليه عيسى ف. من قبيل الجنائية المنصوص عليها 352/219/ و220/360 من قانون العقوبات، والظن به بالجناية المنصوص عنها في المواد 220/219/360 و220/219/363 من قانون العقوبات. كذلك قرر قاضي التحقيق اعتبار فعل المدعي عليه سميح ك. من قبيل الجنائية المنصوص عليها في المادة 220/219/360 من قانون العقوبات، والظن به بالجناية بموجب المواد 220/219/363 من قانون العقوبات.

اكتملت عناصر الخطة، فتم فرز كميات من صناديق دواء zokor على حدة، من دون إدراجها في لوائح الجرد التي يتم استلامها في المستودعات. وتولى المدعي عليه عيسى ف. نقلها بسيارته الخاصة إلى منزل سمير ك. حيث سلمه عينة منها بغية تصريفها لقاء عمولة اتفق عليها الطرفان. وبعدما أفهمه أن الآخرين بحاجة إلى المال، بغية دفع أتعاب العمال، أكد عليه ضرورة تصريفها مقابل المال، لا استبدالها بأنواع أخرى من الأدوية. قصد سمير ك. المدعي عليه وسيم ح. وباعه الكمية المختلطة وسلم ثمنها للمدعي عليه عيسى ف. الذي تقاسم الثمن مع حسن ح. بعد حسم عمولة سمير ك. وقد تكررت هذه العمليات مراراً، وطاولت

الظن بربعة متهمين في سرقة مساعدات طبية من مخازن وزارة الصحة

أصنافاً أخرى من الأدوية. في غضون ذلك، توافرت معلومات المفزة استقصاء بيروت عن قيام بعض الأشخاص بعرض كميات من الأدوية المقدمة كـ«مساعدات للدولة» للبيع في الأسواق المحلية، وعلى بعض الصيدليات بأسعار دون أسعارها الفعلية. وعلى الأثر، تمكنت القوى الأمنية من توقيف المدعي عليه سمير ك. أثناء قيامه ببيع كمية من أدوية zokor إلى صاحب صيدلية ح. المدعي عليه وسيم ح. وقد ضبطت بحوزته كمية من أدوية مختلفة أخرى.

خلال التحقيقات، أفاد الموقوف سمير ك. بأنه استلم الكمية من المدعي عليه

القضاء اللبناني: تراجع الأصالة لحساب الوكالة

محمد نزال

الاستثناءات باتت «تستوطن» العدلية أكثر من أي زمن مضى. يوماً بعد آخر تتراجع «الأصالة» لصالح «الوكالة». اليوم أصبح القاضي أكرم بعاصيري رئيساً لمجلس القضاء الأعلى، بالوكالة، بصفته أعلى الأعضاء درجة، إثر إحالة القاضي سعيد ميرزا على التقاعد. الأخير لم يكن أصيلاً أيضاً في هذا المنصب، بل وكياً منذ نحو سنتين، إثر إحالة القاضي غالب غانم على التقاعد. هكذا، يبدو أن الحكومة اعتادت «النأي بالنفس» حتى في التعيينات، لتظهر السلطة السياسية، مرة أخرى، أن الخلافات بين رموزها كفيفة بضرب المؤسسات والإدارات. الحديث لا يدور هنا عن تعيين مدير عام أو موظف عادي، بل عن رأس سلطة، ونائب عام فيها، هي بحسب الدستور «سلطة مستقلة تجاه السلطات الأخرى».

يذكر أن القاضي ميرزا كان يجمع بين صفة مدع عام لدى محكمة التمييز، بالإصالة، إلى جانب رئاسة مجلس القضاء الأعلى بالوكالة. القاضي بعاصيري سيملاً اليوم فراغ رئاسة المجلس، أما في النيابة العامة التمييزية، فإن القاضي سمير حمود، بصفته أعلى القضاة درجة فيها، سيصبح المدعي العام بالوكالة. علماً أن بعاصيري، ابن مدينة صيدا، يشغل حالياً منصب رئيس هيئة التفتيش القضائي. والسؤال الذي أثاره أمس عدد من القضاة والمتابعين، هو كيف لبعاصيري أن يبقى رئيساً لهيئة التفتيش، ويكون، في الوقت

نفسه، رئيساً لمجلس القضاء الأعلى بالوكالة؟ فالمجلس بيت عادة استثناءات القضايا الصادرة عن الهيئة، وبالتالي، يصبح لزاماً على الرئيس أن يتنحى في مثل هذه الحالات، وبالتالي ماذا تكون الفائدة من تكليفه بمنصب رئاسة مجلس القضاء؟

إلى ذلك، ثمة سابقة لم يشهدها القضاء قبلاً، تتمثل في اجتماع «مراكز القرار» في يد قضاة من المسلمين السنة، ما يؤدي إلى «كسر التوازن الطائفي الذي قام عليه

مباراة الكتابة لتلغى

جزم وزير العدل شكيب قرطباوي بأن مباراة اختيار الكتابة والمباشرين (البن تلغى وهذا وعد مني». يذكر أن نتائج المباراة التي شارك فيها 7500 متبار، صدرت أخيراً وعلقت أسماء الناجحين على أبواب وزارة العدل. لكن، حتى الآن، لم يؤخذ الناجحون بعد لمباشرة أعمالهم، وذلك بسبب «عدم وجود توازن طائفي بين الناجحين». يذكر أن مباراتين سابقتين كانتا قد ألغيتا قبل هذه المباراة، رغم حاجة القضاء الماسة إلى موظفين، في ظل نقص في الملاك تصل نسبته إلى 80%، علماً أن الحكومة وافقت أخيراً على ملء الشواغر بنسبة 50% فقط. نُشار إلى أن أحداً لم يشك في نزاهة المباراة، التي شارك فيها تحضيراً ومراقبة وتصحيحاً جميع القضاة المترشحين، وعددهم يزيد على 60، إضافة إلى حوالي 100 قاضٍ أصيل و300 موظف من وزارتي العدل والتربية.

قلق في أوساط القضاة المسيحيين من «الخسارة الأقدم في هذه المرحلة»

رئاسة بعاصيري لهيئة التفتيش تتناقض مع رئاسته «القضاء الاعلى»